أثر العلاقة التفاعلية بين المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالأدوات المالية وسياسات البنك المركزي على دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى تحقيق التنمية المستدامة – دراسة ميدانية

سارة سعيد سعد [١]– وفاء يوسف أحمد[٢]– وائل فوزى عبد الباسط [٢]– هدى ابراهيم احمد هلال[٣]
١) طالبة دراسات عليا، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس
٣) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية ،جامعة عين شمس

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر العلاقة التفاعلية بين المتغير المستقل الأول المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS9)والمتغير المستقل الثانى سياسات البنك المركزى لبيان مدى تأثيرهما على المتغير التابع وهو دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى تحقيق التنمية المستدامة وذلك لإيضاح الوضع المستجد لتلك المشروعات فى ظل تطبيق المعيار وبيان مدى أثره على ضمان إستمرارية دورها لتحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها، وقد إعتمد الباحثون على التأصيل النظرى من خلال المنهج الإستقرائى والإستنباطى، مع الإلتزام بإجراء الدراسة الميدانية بتصميم قائمة إستقصاء تتضمن حزمه من الأسئلة التى تم توجيهها لعينة من مجتمع البحث والتى تم توزيعها على بعض العاملين بالقطاع المصرفى المصرى والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ببورصة النيل، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS9) وسياسات البنك المركزى على دور هذه المشروعات التنموية فى تحقيق التنمية المستدامة، وقد أوصت الدراسة بأهمية تطبيق القطاع المصرفى لنموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة وذلك بهدف التقييم الدقيق للمخاطر الإئتمانية و بالتالى رفع معدلات الأمان وتجنب حدوث التعثر، كما يجب على البنك المركزى المصرى اصدار العديد من المبادرات لإتاحة التمويل اللازم ومعالجة ديون المتعثرة لهذه المشروعات التنموية لتحقيق التنمية المستدامة.
الكلمات المفتاحية: المعيار الدولى للتقارير المالية الخاص بالإدوات المالية (IFRS9)، نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة، سياسات ومبادرات البنك المركزى المصرى، المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، التنمية المستدامة

المقدمة

أدى صدور المعيار للتقارير المالية الخاص بالادوات المالية(IFRS9) إلى إقرار نموذج للإعتراف وقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة بدلاً من المتكبدة والذى إثار العديد من التحديات للقطاع المصرفى بشأن كيفية التطبيق السليم لتلك المتطلبات المستحدثة، والذى يستوجب معه تكوين مخصصات ائتمانية لكل أنواع الديون حتى الجيدة منها ومن ثم زيادة حجم مخصصات الإضمحلال (مجلس المعاير المحاسبية،٢٠١٨)، و بالتالى فرض المزيد من القيود على المصارف عند القيام بمنح الإئتمان، ومع إلتزام البنك المركزى المصرى بتطبيق المعيار إبتداءاً من ٢٠١٩ وذلك لتعزيز سلامة المراكز المالية للمصارف المصرية (البنك المركزى المصرى ،٢٠١٩)، بإعتبارها أحد أهم الدعامات الرئيسية لدعم الإقتصاد القومى المصرى و لأداء دورها المحورى فى تيسير المعاملات المالية وإستقبال الودائع من القطاعين العام والخاص ومن ثم القيام بإعادة توجيهها فى شكل قروض وتسهيلات إئتمانية نحو تمويل القطاعات الإستثمارية والمشروعات القومية ومن بينها المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر و التى تعد قاطرة التنمية الحديثة للإستدامة لقدرتها على معالجة العديد من الأزمات الإقتصادية و المشكلات المعاصرة التى تواجه الدول النامية للنهوض بإقتصادياتها وذلك فى ظل التحول لآليات السوق والعولمة وإتفاقيات تحرير التجارة العالمية فضلاًعن الثورة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

التكنولوجية والتحول الرقمى (عبد السلام، ٢٠١٧)، لذا فقد حرص البنك المركزى المصرى على تدشين العديد من المبادرات الوطنية لدعم هذا القطاع من المشروعات التنموية ليحول دون تعثره وتراكم الديونه أو حرمانه من المصادر التمويلية اللازمه لإستمراريته فى ظل تطبيق المعيار.

مشكلة البحث

إنطلاقاً من الدور الحيوى للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى تحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها و بهدف الربط بين الإقتصاد والتنمية البيئية من خلال الحد من إستنزاف الموارد البيئية وحفاظاً عليها لذا فإنه يتعين توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات لضمان إستمراريتها و لتمكينها من أداء هذا الدور المنوط بها، ومن ثم تتلخص مشكلة الدراسة أنه فى ظل ما أقره المعيار من متطلبات للإعتراف وقياس الخسائر الإئتمانية والتى تلزم المصارف بتكوين المزيد من مخصصات الإضمحلال عند منح الإئتمان بالإستناداً إلى الأحداث المستقبلية وعدم الإكتفاء بالأحداث التاريخية، والتى تنعكس سلباً على إمكانية التوسع فى تمويل خاصة لهذا القطاع من المشروعات التنموية، ومن جانب آخر فقد أقر البنك المركزى المصرى العديد من المبادرات الغير مسبوقة لمعالجة مشكلة الديون المتعثرة لدعم هذه المشروعات وضمان إستمراريتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن هنا تبدو الإشكالية فى الأثر التفاعلى بين المعيار الدولى للتقارير المالية للتقارير المالية الخاص بالادوات المالية(IFRS9) من جهة وسياسات البنك المركزى من جهة آخرى على دور المشروعات فى تحقيق التنمية المستدامة

أسئلة البحث

حيث تتبلور مشكلة البحث فى الأسئلة التالية:

١. ماهو أثر تطبيق نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولى للتقارير المالية(IFRS9) على دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى تحقيق التنمية المستدامة؟
٢. ماهو أثر سياسات البنك المركزي تجاه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على دورها فى تحقيق التنمية المستدامة؟
٣. ماهو أثر العلاقة التفاعلية بين المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS9) وسياسات البنك المركزى تجاه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على دورها فى تحقيق التنمية المستدامة؟

أهداف البحث

في ضوء معطيات مشكلة البحث ومفاهيمها يعمل الباحث على تحقيق الاهداف التالية وهى:

١. بيان أثر المنهجية المستحدثة لحساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولى للتقارير المالية للتقارير المالية (IFRS9) على دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في تحقيق التنمية المستدامة.
٢. بيان أثر السياسات التى أطلقها البنك المركزي المصري تجاه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على الدور المنوط بها في تحقيق التنمية المستدامة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٣. بيان أثر العلاقة التفاعلية بين المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) وسياسات البنك المركزي تجاه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على الدور المنوط بها في تحقيق التنمية المستدامة

فروض البحث

الفرض الأول: لاتوجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين معالجة الخسائر الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) ودور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرض الثاني: لاتوجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين سياسات البنك المركزي تجاه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرض الثالث: لاتوجد علاقة تفاعلية جوهرية ذات دلالة إحصائية بين معالجة الخسائر الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية(IFRS9) وسياسات البنك المركزي المصري تجاه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

حدود البحث

الحدود الموضوعية: تناول البحث المعالجات التى أقرها المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) للخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا للنموذج المستحدث لقياسها،أما بالنسبة لسياسات البنك المركزي المصرى فتم تناول المبادرات التى أقرها البنك المركزي لدعم هذا القطاع من المشروعات التنموية ومنع تعثرها

الحدود المكانية: جمهورية مصر العربية حيث تم إجراء دراسة ميدانية على (قطاع البنوك في مصر، بعض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر المقيدة ببورصة النيل) .

أهمية البحث

الأهمية العلمية: تستمد هذه الدراسة أهميتها من حداثة صدور المعيار الدولى لأعداد للتقارير المالية (IFRS9) وبهدف مواكبة الإتجاهات المحاسبية الحديثة ولبيان مدى أثرها على تحقيق التنمية المستدامة مع إيضاح أثر تطبيق المنهجية المستحدثة التى أقرها المعيار للإعتراف وقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة مع إلتزام الجهات المعنية بالرقابة المصرفية بحتمية تطبيقها فضلاً عن المنهجية التى إتباعها البنك المركزي المصري للنهوض بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ودعمها لتحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها

الأهمية العملية: يسعى الباحث من خلال الدراسة الميدانية للوصول لنتائج عن مدى تأثير الفعلى لتطبيق نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى إستمرارية التمويل المصرفى لهذا القطاع من المشروعات التنموية خاصة فى ظل حرص البنك المركزى المصرى على تقديم الدعم كامل للنهوض بها مع على الإلتزام بتطبيق متطلبات المعيار الدولى لأعداد للتقارير المالية (IFRS9) .

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الدراسات السابقة

والتى تنقسم إلى ثلاث مجموعات وهى كما يلى:

المجموعة الأولى: تطبيق نموذج الخسائر الإئتمانية وفقاً للمعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS9):

١- **دراسة (أحمد ،٢٠١٦)** : هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق المعيار ٩ IFRS بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أسس حساب المخصصات وقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية وفقاً الضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري (٢٠٠٨) ومدى أثرها على جودة المعلومات المحاسبية بالقطاع المصرفى، وقد توصلت إلى إن الإعتراف وقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة يمثل تحدى غير مسبوق فى المحاسبة المصرفية فتطبيق نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة يتطلب تأسيس نظم للحوكمة توفر معلومات تاريخية وحالية و مستقبلية ترتبط بالمؤشرات الكلية للنشاط الإقتصادى، مع توقع حدوث زيادة ملموسة فى المخصصات التى يجب تكوينها لمقابلة الخسائر الائتمانية المتوقعة بما يؤثر على كلاً من تسعيير الإئتمان و ربحية البنوك ومعيار كفاية رأس المال على المدى القريب.

٢-**دراسة(مختار، ٢٠١٨)**:هدفت الدراسة إلى تحقيق التقارب بين نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة للمحاسبة عن مخصص خسائر القروض وفقا للمعيار ومتطلبات البنك المركزي المصري بما يتوافق مع سعيه لتطبيق مقررات بازلIII ، وقد توصلت إلى أفضلية تطبيق نموذج خسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار و مقارنة بتوجيهات البنك المركزي المصري في إدارة النشاط الإئتماني ولأنه يبسط من عملية تكوين مخصص الخسائر الإئتمانية ويترتب عليه قوائم مالية تحقق درجه الشفافية المطلوبة والقابلية للمقارنة.

٣-**دراسة (Frykström & Li,2018)** : هدفت الدراسة إلى التركيز على نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومدى إختلافه عن نموذج الخسائر الإئتمانية المحققة وتوضيح التأثير المحتمل لتطبيق المعيار على المصارف من حيث تأثيره على نسب رأس المال التنظيمي وتأثيرها على الإستقرار المالي فى المدى الطويل، وقد توصلت إلى أن تطبيق المصارف للمعيار بالشكل السليم سيحسن من إدارة المخاطر الإئتمانية و يزيد الشفافية في جودة الأصول ومخاطر الإئتمانية و الحد من التقلبات الدورية من خلال الإعتراف بخسائر الإئتمانية المتوقعة في الوقت المناسب ومن ثم تحسين الإستقرار المالي.

المجموعة الثانية : سياسات البنك المركزي للنهوض بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى تحقيق التنمية المستدامة:

١-**دراسة (جاد، عمرو ،٢٠٢٠)** : هدفت الدراسة إلى إثبات وجود علاقة طردية ايجابية بين توسع البنوك في تمويل المشروعات متناهية الصغر وزيادة أعداد هذه الفئة من المشروعات مع بيان أثرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد توصلت إلى أن زيادة معدلات التمويل الواردة من القطاع المصرفي وبين زيادة اعداد المستفيدين مما يزيد من القيمة المضافة والتكوين الراسمالي، حيث تحتاج البنوك لتنفيذ تعديلات كبيرة على نظام عملها لتتلائم مع طبيعة وتوعية هذا التمويل .

٢-**دراسة (عباس ،٢٠٢٠)** :هدفت الدراسة إلى إيضاح دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية مع بيان طبيعة التحديات التى تواجهها، وقد توصلت إلى أن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تسهم فى تعزيز التنمية الإقتصادية من خلال زيادة الناتج المحلى الاجمالى بنسبة تبلغ ٨٠%، بينما تسهم فى

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

التشغيل بنحو ٧٥%، مع إستمرار الجهود المبذولة لدعمها من خلال برامج الدعم المالية (قروض أو مبادارت المصرفية) والغير مالية .

٣-**دراسة (الغمري، ٢٠١١):** هدفت الدراسة إلى عرض دور الجهاز المصرفى فى التنمية المستدامة و توضيح أثر السياسات الإئتمانية على تمويل المشروعات المغذية تحديد أهم المعوقات تواجهها فى مصر، وقد توصلت إلى أنه على الرغم من الاهمية الاقتصادية لهذه المشروعات إلا أن حجم التمويل المقدم لها من قبل البنوك مازال منخفضاً .

المجموعة الثالثة : أثر المعيار الدولى للتقارير المالية وسياسات البنك المركزى على دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى تحقيق التنمية المستدامة :

١-**دراسة (Casellina and Uberti,٢٠١٩)** : هدفت تقديم نموذج أكثر إعتمادية لتقييم مخاطر الإئتمان بشكل موحد و الذى اعتمد على مدخل للمحاكاة الجزئية بما يسمح بالدمج بين متطلبات تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS9) والتطورات الديناميكية المرتبطة بمحافظ الإستثمار لدى البنوك، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يعد من النماذج المفتوحة والديناميكية لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة بشكل أكثر موضوعية مما ينعكس إيجابياً على جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية و يزيد من ثقة المستخدمين.

٢-**دراسة (Zhou, et al, 2015)** : هدفت الدراسة بيان أثر تمويل المشروعات الصغيرة من خلال إيضاح دور البنوك المحلية بالصين لتمويل المشروعات الصغيرة وتقديم الدعم التسويقى لها مع بيان أثره على تطوير هذه المشروعات التجارية، وتوصلت هذه الدراسة إلى ضرورة تطوير التشريعات القانونية والمصرفية وربطها بحماية حقوق الملكية الفكرية مع أهمية تقديم الدعم التسويقى .

٣-**دراسة (Degroen , et. al., 2014):** هدفت الدراسة إلى إيضاح العلاقة بين جودة الإئتمان ووجود التشريعات المالية فى الرقابة والإشراف على الإئتمان، وتحليل العلاقة بين التطور المالى البنوك وعلاقتها بالنمو الإقتصادى، و قد توصلت إلى أن قوة المؤسسات المالية وقدرتها على منح الإئتمان له تأثير إيجابى ومباشر على النمو الإقتصادى، مع أثبات وجود علاقة إيجابية بين جودة كلاً من الرقابة والتشريعات المالية و الإئتمان .

أوجة الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

تتميز هذه الدراسة في أنها تسعى للربط بين كل من المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS9) وسياسات البنك المركزي المصرى من خلال إبراز الإثر التفاعلى بين الإلتزام بتطبيق متطلبات المعيار التى إستحداثها لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة عند إحتساب مخصصات الخسائر الإئتمانية و التى تفرض المزيد من القيود عند التطبيق الفعلى لها من قبل المصارف ومبادرات البنك المركزى المصرى للنهوض بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال تقديم الدعم والتمويل اللازم لأداء دورها فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بكفاءة وفاعلية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الإطار النظرى

المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS9) الذى صدر بعد الأزمة المالية العالمية(٢٠٠٨) كنتيجة منطقية للإنتقادات التي وجهت للمعيار الدولى السابق(IAS39) بسبب صعوبة الفهم والتفسير ولتطبيقه منهج الخسائر الإئتمانية المحققة فعلياً مما أسفر عن التأخر فى الإعتراف بالخسائر الإئتمانية وتحديد حجمها بدقة خاصة بالقطاع المصرفى (أحمد ،٢٠١٦)، وبهدف زيادة الموثوقية والشفافية والملائمه للمعلومات المحاسبية من خلال وضع أسس للتصدى لمختلف أنواع المخاطر مع رفع مستويات الأمان والمصداقية للقوائم المالية، الحد من التطاير فى حساب الأرباح والخسائر بتسجيل التغييرات الناتجة عن مخاطر الإئتمان فقد إستحداث المعيار الجديد نموذج لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة (التميمى،٢٠٢٠)، و الذى يتكون من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة حيث تخص المرحلة الأولى التعرضات الإئتمانية التى لم يحدث لها أى زيادة جوهرية فى المخاطر الإئتمانية منذ تاريخ الإعتراف الأولى، حيث يتم قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهر، أما المرحلة الثانية والثالثة تخص التعرضات الإئتمانية التى حدث لها زيادة جوهرية فى المخاطر الإئتمانية منذ الإعتراف الأولى حيث يتم الإنتقال من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة فى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث التدنى والإضمحلال (فراج ،٢٠٢٢)، وتتضمن آليات الإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة ثلاث مناهج وهى (المنهج العام، المنهج المبسط، منهج الشراء أو الإقتناء بقيمة ائتمانية مضمحلة)، فوفقاً المنهج العام يتم الإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة عن ١٢ شهر من تاريخ التقرير فى حالة عدم وجود أى زيادة جوهرية فى المخاطر الإئتمانية أما فى حالة وجود زيادة جوهرية فى المخاطر الإئتمانية يتم الإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر الإفتراضى للأداة، أما بالنسبة للمنهج المبسط، فيتم الإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر الإفتراضى للأداة، سواء حدث زيادة جوهرية فى المخاطر الإئتمانية أم لم يحدث . (احمد ،٢٠١٦)

سياسات البنك المركزى المصرى والتى حرص من خلالها على تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الصناعة المصرفية لتعزيز المراكز المالية لمصارف، فإن تطبيق نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار سيزيد من زيادة الشفافية والملائمة و المصداقية لدلالة القوائم والتقاريرالمالية للمصارف التى تطبيق المعيار (عبد السلام،٢٠١٩)، إلا أن تطبيق هذا النموذج يدل على وجود علاقة عكسية بينه وبين رأس المال التنظيمى للمصارف حيث يؤدى إلى الإرتفاع الكبير فى مستوى المخصصات إلى حدوث إنخفاض فى نسبة رأس المال الأساس ومن ثم إنخفاض معيار كفاية رأس المال كمؤشر للملائمة المالية للمصارف (مشراوى،٢٠١٩)، بالإضافة إلى حدوث تقلبات فى الأرباح والخسائر الناتجه عن تغييرات عديدة فى مخصصات الخسائر وذلك للإنتقال لقياس الخسائر على مدى العمر الإفتراضى للأداة المالية بدلاً من قياسها على مدى ١٢ شهر فى حالة حدوث تدنى أو تدهور فى مؤشراتها مما يؤدى إلى تكوين المزيد من مخصصات الخسائر بما يؤثر على مستوى أداء المصارف (مختار،٢٠١٨)، ويفرض العديد من القيود عند القيام بعملية منح الإئتمان وتمويل المشروعات بسبب زيادة حجم مخصصات الإضمحلال خاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تعانى من إنخفاض مستوى الجدارة الإئتمانية لدى القطاع المصرفى وذلك لتضمنها العديد من المخاطر التمويلية التى يؤدى إلى خلق المزيد أشكال التبعية والأعباء الثابتة والتى تجعلها عرض أكثر لإحتمالية التعثر. (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠١٥)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

وإدراكاً من البنك المركزى المصرى لأهمية الدور التنموى التى تؤديه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى تحقيق أهداف عملية التنمية المستدامة بكافة أبعادها لقدرتها على تعظيم دور الموارد البشرية و العدالة الإجتماعية والسياسية وتحقيق رفاهية المجتمعات بالإضافة إلى حماية الموارد الطبيعية، وذلك لأهميتها كأحد أقوى المحفزات إستثمارية الغير مكلفة إقتصادياً فضلاً عن مرونتها و سرعتها الفائقة فى الإستجابة للتغييرات الجذرية والتقلبات الإقتصادية بما يحقق النمو الإقتصادى (الجندى،٢٠٠٤).

فقد أقر البنك المركزى المصرى حزمة من السياسات التى تهدف لدعمها وتطويرها لتحقيق أفضل إستغلال للفرص الإستثمارية مع تيسير إمكانية نفاذها للمصادر التمويلية المختلفة بإعتبار أنها أولوية الوطنية(عبد المنعم وآخرون،٢٠١٩)، وذلك من خلال التوجه نحو زيادة وتوسيع نطاق المبادرات والسعى لتطوير البنية التحتية الحالية ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ومنها (المبادرة الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، المبادرة الصادرة في ٧ ديسمبر ٢٠١٥، المبادرة الصادرة في ١١ يناير ٢٠١٦، المبادرة الصادرة في ٢٣ مايو ٢٠١٧، المبادرة الصادرة بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٩ مبادرة لدعم العملاء المتعثرين وغير المنتظمين في السداد، مبادرات حائحة كوفيد ١٩ لعام ٢٠٢٠، إطلاق مبادرة رواد النيل، المبادرة الصادرة بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠٢١ لأرساء مفهوم التمويل المستدام) لتحقيق أقصى إستفادة ممكنة بإتاحة وخلق فرص تهدف لدعم و تعزيز تواجد هذه الفئة من المشروعات التنموية إقتصادياً وضمان إستمرارتها.(البنك المركزى المصرى،٢٠٢١)

إجراءات الدراسة و التطبيق

الإجراءات المنهجية: حيث إعتمد الباحثون على المنهج الإستقرائى من خلال الإطلاع على الكتب والمراجع والأبحاث العلمية سواء العربية أو الأجنبية والدوريات العلمية والمعلومات المتاحة بالمواقع العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، والمنهج الإستنباطى (الدراسة الميدانية) من خلال تصميم قائمة إستقصاء توجه إلى مجتمع البحث وهو عينة تتكون من العاملين بقطاع البنوك الوطنية وبعض البنوك التجارية، وكذلك العاملين ببعض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر المقيدة ببورصة النيل المصرية الذين يتعاملون مع الواقع الفعلى لمشكلة الدراسة وقد تتضمنت قائمة الإستقصاء بعض البيانات الديموجرافية (العمر،النوع، المؤهل العلمى، سنوات الخبرة) .

متغيرات الدراسة : **المتغير المستقل الأول:** معالجة الخسائر الائتمانية وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9)، **المتغير المستقل الثاني:** سياسات البنك المركزي المصري تجاه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، **المتغير المستقل الثالث:** العلاقة التفاعلية بين معالجة الخسائر الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) وسياسات البنك المركزي المصري تجاه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، **المتغير التابع:** دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في تحقيق التنمية المستدامة.

- تم تصميم قائمة استقصاء تتفق مع أغراض الدراسة وتساعد على اختبار فروضها، وقد تم توزيع (٥٠٠) قائمة الاستقصاء على العينة استردت منها ٤١٨ قائمة بنسبة استجابة ٨٣,٦%، وبعد جمعها ومراجعتها، وترقيمها لسهولة الرجوع إليها عند الحاجة و تم ترميز أسئلة قائمة الاستقصاء حيث تم تعريف متغيرات الدراسة، وذلك بترميز المتغيرات المستقلة بالرمز X، والمتغير التابع بالرمز Y، كما تم إعطاء رمز لكل سؤال يشير إلى رقم السؤال ثم رقم العبارة داخل السؤال، تم إعطاء أوزان للاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت الترتيبى الخماسى، حيث تم إعطاء أوزان الاستجابات، وبعد أخذ المتوسط المرجح للاستجابات تم تقسيم هذا المدى على درجات الموافقة، تم إدخال البيانات

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

للحاسب الآلي وقد تم الاستعانت في تحليل البيانات بالبرنامج الإحصائي في العلوم الاجتماعية SPSS الإصدار رقم ٢٦، لاستخلاص النتائج.

- قد بلغت عينة الدراسة ٣٨٤ فرداً من مجتمع الدراسة وقد تم استخدام في تقدير حجم العينة المعادلة التالية والتي تستخدم في حالة المجتمعات غير المحدودة وهى ($n = \frac{z^2 pq}{n2}$) حيث أن (N: حجم العينة في حالة المجتمع غير المحدود،Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمعامل الثقة ٩٥% وهي تساوي ١,٩٦، P : نسبة الظاهرة في المجتمع ويمكن اعتبارها ٥٠% لأنها تعطي أكبر عدد للعينة، q:(١ – نسبة الظاهرة في المجتمع) أي q = 1–p، D: نسبة الخطأ المسموح به، في حدود ٥%)، وبالتطبيق في الصيغة السابقة يكون حجم العينة المناسب (في حالة المجتمع غير المحدود)

$$\left(n = \frac{1.96^2(0.5)(0.5)}{(0.05)^2} = 384\right)$$

– الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي وذلك بإجراء اختبار الاعتمادية والثبات، لمعرفة مدى إمكانية تعميم النتائج التي تم الحصول عليها من العينة على مجتمع الدراسة، وتوصيف المتغيرات من حيث النزعة المركزية والتشتت، وانتهاءً بتحليل العلاقات بين المتغيرات لاختبار الفروض، وصولاً إلى نتائج البحث والتى تتضمن (اختبار الاتساق الداخلي Interna Consistency ،مقياس الاعتمادية Reliability ،التكرارات والنسب المئوية FrequemcyTables ،الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة Descriptive Statistics ،معامل الارتباط الخطي لبيرسون Person Correlation Coefficient ،تحليل الانحدار البسيط Simpl Analysis، ومن أهم الأساليب المستخدمة في تحليل الانحدار (معامل التحديد R2،اختبار (F test) ،اختبار (T test))

نتائج خاصة باختبار فروض الدراسة

- تم رفض الفرض الأول حيث أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين معالجة الخسائر الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، وبين دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في تحقيق التنمية المستدامة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون ٠,٧٧٦١ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠,٠١.
- تم رفض الفرض الثاني حيث أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين سياسات البنك المركزي تجاه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون ٠,٨٨١ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠,٠١.
- تم رفض الفرض الثالث حيث أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين العلاقة التفاعلية بين معالجة الخسائر الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) وسياسات البنك المركزي المصري تجاه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون ٠,٨٣١ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠,٠١.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الخلاصة

خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من أهمية تطبيق المعيار بالنسبة للقطاع المصرفى حيث يساهم في تحسين عملية قياس الأداء المالي والتى تساهم في إظهار كفاءته وفاعليته لإسهامه في تقييم أداء البنك فى مجالات (الربحية والكفاءة المالية والسيولة) مما يحقق المزيد من الشفافية والدقة والملائمة للمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية بما ينعكس على دلالتها ويزيد من مصداقيتها ومن ثم يعزز و يحسن عملية اتخاذ القرارات إلا أن تطبيق نموذج خسائر الإئتمانية المتوقعة يقترن به إحتمالية صعوبة نفاذ المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر للتمويل اللازم لها وذلك لأن لإزدياد مؤشرات إحتمالية التعثر لهذا القطاع من المشروعات التنموية ومن ثم فهو يتضمن معدلات للمخاطر الائتمانية مرتفعة الأمر الذى يختلف تأثيره من مصرف لاخر بناء على نموذج الأعمال التى يتبعه المصرف، إلا أن البنك المركزي المصرى والذى يعد من أهم الجهات المنظمة لعمل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والداعم لها تمكن بإتباع مجموعة من السياسات سعت لإعداد بيئة أعمال مهيئة ومتلائمة من خلال العمل على تحفيز وتشجيع البنوك على إقراض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتيسير عملية منح الإئتمان المصرفى لها .

التوصيات

- يتعين تقديم الدعم الكامل لهذا القطاع من المشروعات التنموية من جانب الحكومة المصرية بما يضمن إستمراريتها وأداء دورها فى تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالإقتصاد القومى.
- يتعين على المصارف الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وليست تلك المحققة، لرفع مستوى الأمان والحد من المخاطر الإئتمانية، واتباع المناهج المحاسبية الملائمة لكل مشروع عند الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بما يتفق مع المعيار IFRS9، مع ضرورة توفير المعلومات التاريخية والحالية بالإضافة الى المعلومات المستقبلية المعقولة والمؤيدة للحد من هذه المخاطر والتنبؤ بها.
- يتعين تبنى مجموعة من السياسات تعمل على إتاحة التسهيلات الائتمانية بأسعار عائد منخفض لدعم هذه المشروعات، مع إلزام البنوك بزيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة لهذه المشروعات، بالإضافة إلى تخفيض حجم الأعمال للمشروعات الصغيرة العاملة في المجال الزراعي والتصنيع الزراعي إلى الحد الأدنى لتشمل هذه المشروعات التنموية، يتعين تصميم حزمة من البرامج التدريبية للعاملين بالقطاع المصرفى بشأن التعامل مع هذه المشروعات التنموية.
- يتعين على البنك المركزى المصرى إصدار مبادرات عديدة ذات معايير استرشاديه يُمكن للبنوك الاستعانة بها عند إعداد الدراسة الائتمانية لإتاحة التمويل لهذه المشروعات التنموية، كما يجب عليه تبني العديد من المبادرات التى تسهم فى معالجة ديون المتعثرة لهذه المشروعات لدعم دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

المراجع

احمد ،وفاء يوسف (٢٠١٦): أثر قياس الخسائر الإئتمانية وفقا للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جوده المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية، مجله الفكر المحاسبي، المجلد العشرون، العدد الرابع، كليه التجارة، جامعه عين شمس،ص١٢.

البنك المركزى المصرى (٢٠٢١) : مبادرات البنك المركزى المصرى، مصر، متاح على http://www.cbe.org.eg.

البنك المركزى المصرى ،(٢٠١٩) : تعليمات وضوابط البنك المركزى المصرى ٢٠١٩، تعليمات تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS9). متاح على http://www.cbe.org.eg

التميمى ،عماد حرش جاسم ،السعد، فاطمة جاسم محمد، التميمى ،سهيل عبد ناصر (٢٠٢٠): أثر نظام المعلومات المحاسبية على العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وخصائص المعلومات المحاسبية: دارسة عن الشركات المدرجة في سوق العراق للاوارق المالية "قطاعي المصارف وشركات الإستثمار المالى، مجلة كلية مدينة العلم، كلية مدينة العلم، جامعة بغداد، وكلية الإدارة والإقتصاد ،جامعة البصرة، العراق ،المجلد ١٢ ،العدد ١ ،ص٣٤.

جاد، هشام حمزة كمال، وعمرو، عاطف حسن غريب حسن (٢٠٢٠): إعادة تعريف دور البنوك في تحقيق النمو المتوازن بالتركيز على: الاستثمار في الصناعة أو التمويل العقاري أو ريادة الأعمال، المسابقة البحثية العاشرة للمعهد المصرفى المصرى ،مصر ،ص١-٥٤.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٥) :" دراسة عن واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩ ـ ٢٠١٥) "، مصر ،ص ٢٩-٣٢.

حسن، دينا كمال عبد السلام على (٢٠١٩) : أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ IFRS على دلالة القوائم المالية بالبنوك التجارية المصرية – دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة ،جامعة طنطا، المقال (١٠)، المجلد (٦) –العدد الثانى – ديسمبر، ص٤٢٥-٤٦٠

عباس، جيهان عبد السلام (٢٠٢٠):دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر، المؤتمر العلمي الرابع بعنوان " تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية" ،كلية التجارة ،جامعة طنطا،مصر ،ص١-٣٥.

عبد السلام ،نجوى محمد (٢٠١٧): دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية المستدامة فى ليبيا دراسة تطبيقية (١٩٩٥-٢٠١٤)، رسالة مقدمة للتسجيل لدرجة الدكتوراه فى الإقتصاد ،منشورة، قسم الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر ،ص١٢.

عبد المنعم ،هبة ،و طلحة، الوليد ،و إسماعيل، طارق (٢٠١٩):"كتاب حول النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (جمهورية مصر العربية) "، صندوق النقد العربى، ص ١٦٦-١٦٧.

الغمرى، محمد سيف الإسلام رمضان(٢٠١١): أثر السياسات الإئتمانية فى البنوك على تمويل المشروعات المغذية فى مصر دراسة تطبيقية على سياسات بعض البنوك المصرية ،رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى الإقتصاد ،كلية التجارة، جامعة عين شمس ،مصر،ص١-١٨٧.

فراج ،ناصر فراج مصطفى (٢٠٢١): دارسة تحليلية لمشاكل و تحديات الا لتزام بمتطلبات معيار المحاسبة ٤٧ المصري رقم "الأدوات المالية "" دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة ،جامعة بنى سويف، المجلد١٠ ،العدد الأول ،ص١٠٩-١١٢.

ماهر حسن الجندى (٢٠٠٤) :الأثار الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للمشروعات الصغيرة لشباب الخريجين (دراسة تطبيقيةعلى مدينة الحرفيين –مدينة السلام–القاهرة) ،رسالة ماجستير،قسم إدارة الأعمال ،كلية تجارة، جامعة عين شمس ،القاهرة ،ص٥.

مجلس المعايير، (٢٠١٨): المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم (٩) (الأدوات المالية)، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ،المملكة العربية السعودية ،ص١-١١٧.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

مختار ،شريهان محمد مختار (٢٠١٨): دراسة تحليلية مقارنه لمعيار التقرير المالى الدولى رقم (٩) و توجهات البنك المركزى المصرى، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية،، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الاول العدد الاول، مصر، ص٥٨٩-٥٤٠ .

مشراوي، سميرة (٢٠١٩) : أثر الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي رقم (٩) على رأس المال التنظيمي حالة بنك دبي الإسلامي"، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد٢١، العدد٢، جامعة عمار ثليجي، الأغواط،الجزائر، ديسمبر ،ص ٧٤٧.

Landini , S., Uberti , M. and Casellina , S. (2019) "Credit Risk Migration Rates Modelling as Open Systems II: A Simulation Model and IFRS9-Baseline Principles", Structural Change and Economic Dynamics. doi: 10.1016/j.strueco.2019.06.013

Mingming Zhou and Others,(2015)" Banking Structure, Marketization Small Business Development" Regional Evidence from China.

Niklas Frykström and Jieying Li, (2018)"IFRS 9 – the new accounting standard for credit loss recognition, working paper, SVERIGES Risks banks.

Willem Pieter degroen ,et.al,(2014)" (Financial Development ,Bank Efficiency and Economic growth Across the Mediterranean", medpro technical report No30/march2013,Available for free down loading from the medpro(www. Medpro-foresight.eu)and CEPS(www.ceps.eu)web sites ,PP1-12

THE EFFECT OF THE INTERACTIVE RELATIONSHIP BETWEEN THE INTERNATIONAL STANDARDS OF FINANCIAL REPORTS FOR FINANCIAL INSTRUMENTS AND POLICIES OF THE CENTRAL BANK ON THE ROLE OF SMALL AND MICRO ENTERPRISES IN ACHIEVING SUSTAINABLE DEVELOPMENT FIELD STUD

Sarah S. Soilman [(1)]; Wafaa A. Youssef [(2)]; Weal F. Abd El-Basset[(2)] and Hoda I. Halal[(3)]

1) Post graduate students at Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams

ABSTRACT

The study aimed to analysis the impact of the interactive relationship between the first independent variable, the International Financial Reporting Standard (IFRS9) and the second independent variable, the policies of the central bank, to show the extent of their impact on the dependent variable, which is the role of small and micro enterprises in achieving sustainable development, in order to clarify the emerging situation of these

الترقيم الدولي 0826-1110 ISSN
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

projects in light of the application of the standard, and an indication of the extent of its impact on ensuring the continuity of its role to achieve sustainable development in all its dimensions. The researchers relied on theoretical foundation through the inductive and deductive approach, with a commitment to conducting the field study by designing a survey list that includes a package of questions that were directed to a sample of the research community, which were distributed to some workers. In the Egyptian banking sector and small and micro projects on the Nile Stock Exchange, the study concluded that there is a significant relationship with statistical significance between the application of the International Financial Reporting Standard (IFRS9) and the policies of the Central Bank on the role of these development projects in achieving sustainable development. The study recommended the importance of applying the banking sector model Expected credit losses for the purpose of accurate assessment of The Central Bank of Egypt must issue many initiatives to provide the necessary financing and address non-performing debts for these development projects to achieve sustainable development.

Keywords: International Financial Reporting Standard for Financial Instruments (IFRS9) , expected credit losses model, Central Bank of Egypt policies and initiatives, small and micro enterprises, sustainable development

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178